العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

كردستان العراق من ملاذ آمن إلى بيئة تهديد للصحافيين

قوانين التشهير تستخدم ضد المحتجين والمراسلين

إغلاق القنوات لن يوقف نقل الأخبار

ترد حكومة إقليم كردستان العراق على التظاهرات المناهضة لها بقسوة، مع استهداف المراسلين الصحافيين بشكل متزايد أيضا، وإغلاق لوسائل الإعلام التي تغطيها، رغم وجود قوانين تحمي حرية الصحافة، إلا أنه لا يتم تنفيذها على أرض الواقع.

السليمانية (العراق) – تعامل السلطات الكردية في شمال العراق الصحافيين ووسائل الإعلام التي تغطي الاحتجاجات المتكررة، على قدم المساواة مع المتظاهرين المناهضين للحكومة، فالاعتقال من نصيب المراسلين والناشطين المحتجين، والإغلاق لوسائل الإعلام عقابا لها على نقل أخبار المظاهرات.

وأعرب صحافيون ومدافعون عن حقوق الإنسان، أن الإقليم الذي عرف على مدى عقود بأنه ملاذ آمن للفارين من الضغوط في المناطق الأخرى في البلاد، بات يمارس انتهاكات متصاعدة ضد حرية الصحافة والتعبير.

ولعقود، لجأ العراقيون الفارون من المجموعات المسلحة والقبائل ونفوذ السياسيين في المناطق الأخرى في البلاد إلى هذه المنطقة التي تشهد حاليا تظاهرات تصاعدت في الأشهر الأخيرة ضد حكومة الإقليم احتجاجا على عدم دفع رواتب موظفي الدولة والتوغلات التركية في المناطق الحدودية.

رحمن غريب

ضغط الدولة على القنوات لن يؤدي إلا إلى حشد الجمهور

ويقول المتظاهرون والمدافعون عن حقوق الإنسان إن التظاهرات قوبلت برد قاس من قوات الأمن، مع استهداف المراسلين الصحافيين بشكل متزايد أيضا.

وأفاد مركز مترو للدفاع عن حقوق الصحافيين في بيان أنه "بالرغم من القوانين التي تضمن حقوق الإعلام في الإقليم، إلا أنه عند اشتداد الأزمات السياسية والاقتصادية، تصب عمليات التضييق على الإعلام إلى حد الخنق".

وسجل المركز نفسه 88 انتهاكًا ضد 62 صحافيا ووسيلة إعلام في النصف الأول من 2020، مشيرا إلى أن الضغوط على المراسلين اشتدت منذ منتصف يونيو.

وخلال الأسبوع الماضي وحده أغلقت قوات الأمن الكردية (الأسايش) بالقوة مكتب قناة "أن.آر.تي"، التي كانت تغطي الاحتجاجات في زاخو القريبة.

وقال هونر إحسان نائب المدير العام للقناة "بعد منتصف الليل، اقتحمت قوة من الأسايش مكتب قناتنا في دهوك وقامت بمصادرة جميع أدوات العمل الصحافي واعتقلت مراسل القناة في زاخو أحمد زاخوي ولم يُفرج عنه حتى الآن".

وبعد ساعات، أغلقت الشرطة مكتب "أن.آر.تي" في أربيل عاصمة الإقليم، ما أثار سلسلة من الإدانات من قبل جماعات حقوقية محلية ودولية.

وكتبت جمعية الدفاع عن الصحافيين "حماية" أن "هذا التصعيد في المضايقات ضد 'أن.آر.تي' غير عادل وغير ديمقراطي، ويطرح السؤال عن سبب خوف السلطات من المذيع لدرجة أنها تضطر إلى إغلاق مكاتبها".

وترتبط جميع وسائل الإعلام في المنطقة الكردية تقريبا بشخصيات أو أحزاب سياسية، مثلها مثل باقي أنحاء العراق.

لكن حريات الصحافة هناك مكفولة بموجب قانون صدر في 2009، وأثنت عليه المنظمة غير الحكومية الحقوقية "فريدوم هاوس" في ذلك الوقت لمنح المراسلين "حريات غير مسبوقة."

وقال الصحافي المستقل ياسين طه "من الناحية النظرية يتمتع إقليم كردستان بهامش من الحرية عبر امتلاكه قانونا مقبولا إلى حد ما لتنظيم العمل الصحافي".

في الواقع، وجهت انتقادات قليلة إلى النخبة الحاكمة. إلا أن الوضع الاقتصادي والصحي العام أصبح لا يطاق بسبب عدم دفع رواتب موظفي الدولة منذ أشهر، ما زاد مشاكل الاقتصاد الاستهلاكي الذي تضرر بشدة من عمليات الإغلاق المفروضة في أعقاب جائحة كورونا.

وتصاعدت الاحتجاجات على الفساد والهدر الحكومي، عندما شنت تركيا هجوما بريا وجويا نادرا على المسلحين الأكراد في المنطقة في يونيو.

وانتقد كثيرون صمت حكومة إقليم كردستان بشأن العملية واتهموها بأنها تغض الطرف عن الغارات الدموية.

وقال طه إن "الأوضاع في كردستان العراق تتجه من سيء إلى أسوأ جراء تراكم الفشل"، مؤكدا أن "الاحتجاجات تغلي ولا يمكن تكميم الأفواه".

وأضاف أن "إغلاق القنوات لا يمكن أن يكون حلا لهذه الانتكاسات المتوالية على مدى السنوات الثلاث الأخيرة".

وحذرت منظمات دولية في يونيو من أن حكومة إقليم كردستان كانت تستخدم مواد قانونية تتعلق بالتشهير والشتم في قانون العقوبات وقوانين أخرى لاستهداف المتظاهرين والصحافيين.

وبقي ناشط 29 يوما قيد الاحتجاز بسبب بث مباشر لاحتجاج على شبكات التواصل الاجتماعي في يناير. لكن لم توجه إليه أي تهمة في نهاية المطاف.

وأفاد ناشط عراقي كردي آخر أنه دفع أموالا للأسايش ليتم الإفراج عنه.

وحثت منظمات غير حكومية حكومة إقليم كردستان على تعديل قوانينها لإزالة "الأحكام الغامضة" التي تسمح بالضغط على وسائل الإعلام والنشطاء.

وناشد آخرون الأمم المتحدة. وكتب ستة من أعضاء برلمان بغداد إلى مسؤولة الأمم المتحدة العليا في العراق جينين هينيس بلاسخارت الجمعة، لحثها على "الضغط على مسؤولي حكومة إقليم كردستان لاحترام الحقوق المدنية والسياسية للمواطنين".

وقال رحمن غريب من مركز "مترو" إن ضغط الدولة على قنوات مثل "أن.آر.تي" لن يؤدي إلا إلى حشد المزيد من الجمهور ضد سلطات الدولة.

وأوضح أن "منع هذه القناة من نقل الأعمال والنشاطات المعارضة للسلطة، سيجعل الناس يحاولون بشتى الطرق والوسائل إيصال رأيهم، وهذا سيخلق آلافا من 'أن.آر.تي' وسيصبح الناس مراسلين لها في كل الأماكن".

وأضاف غريب أن "زمن التلفزيون الواحد والراديو الواحد والجريدة الواحدة ولى ولن يعود، وكل مواطن أصبح له تلفزيونه وجريدته والراديو الخاص به (...) إنهم يستطيعون أن يوصلوا أصواتهم ومطالبهم وآراءهم، مثلما كانت تفعل قناة 'أن.آر.تي'".

ووثقت لجنة حماية الصحافيين الدولية، منذ الاستفتاء على الاستقلال، حالات احتجاز ومضايقات واعتداءات وهجمات ارتكبها الحزبان الرئيسيان ضد الصحافيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني الحاكم، الذي يحكم منطقتي أربيل ودهوك، والاتحاد الوطني الكردستاني، الذي يحكم منطقة السليمانية).

كما وثقت اللجنة حالات قتل من قبيل مقتل الصحافي كاوا جارمايان الذي اغتيل انتقاما منه على عمله في عام 2013، وحالة مقتل المراسل الصحافي وداد حسين في دهوك التي لم تكشف السلطات فيها عن الجناة.

ونقلت اللجنة عن أسوس هاردي، مؤسس الصحيفتين الكرديتين المستقلتين "هاولاتي" و"أوينى"، قوله إن الانقسام الحزبي زاد من ضعف الصحافيين وتعرضهم للمضايقات والاعتداءات.

وأضاف هاردي أن غياب الاستقلال الحقيقي للقضاء يعني أن القوانين التي يُفترض أن تحمي الصحافيين إما أنها لا تُنفذ، أو أن الأحزاب تنفذها وفقاً لمصالحها. وأفاد أن الأحزاب سعت للسيطرة على منظمات المجتمع المدني، بما فيها نقابة الصحافيين، وهي هيئة تمولها الحكومة تأسست للدفاع عن حقوق الصحافيين، مما يترك الصحافيين دون حماية حقيقية.

تصنيف شركات الإنترنت لوسائل الإعلام يثير انقسام المحللين

التصنيف يشكل ضربة قاضية لقناة الجزيرة

سان فرانسيسكو – أثار إعلان تويتر البدء في تصنيف بعض الحسابات التي تديرها وسائل الإعلام وكبار المحررين على أنها "تابعة للدولة" انقساما بين المحللين الذين اعتبروا أن العملية تفتقر إلى الشفافية، بينما رأى آخرون أن من حق المستخدمين معرفة مصدر المعلومات.

وبحسب ما ذكرت الصحافية المتخصصة بالإعلام كورتني رادش في تقرير نشره موقع أحوال تركي، أصبحت المعلومات المضللة القضية الأكثر إثارة للجدل حول المحتوى على وسائل التواصل الاجتماعي، حيث وضعت شركات الإنترنت مسألة التمييز بين الدعاية والأخبار العامة ضمن أولوياتها الرئيسية، خاصة عندما تتلقى المنافذ التحريرية المستقلة تمويلا حكوميا.

وينصّ إعلان تويتر الصادر في 6 أغسطس على أن الشركة ستطبق السياسة على الحسابات التي تديرها وسائل الإعلام الإخبارية التي تحدد ارتباطها بالدولة أو كبار موظفيها، من أولئك الذين ينتمون إلى ما يسمّى مجموعة 1+5 (الصين وفرنسا وروسيا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة) ذات العضوية الدائمة في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وقال الإعلان إن وسائل الإعلام التي تمولها الدولة والتي تتمتع باستقلالية تحريرية، مثل هيئة الإذاعة البريطانية في المملكة المتحدة والإذاعة الوطنية العامة الأميركية، ليست معنيّة بهذا التصنيف. وستُصنّف الحسابات التي يُديرها المتحدثون باسم الحكومة، مثل وزراء الخارجية والسفراء.

وقال نيك بيكلز، مدير استراتيجية السياسة العامة في تويتر، للجنة حماية الصحافيين، إن الحسابات المصنّفة ومحتوياتها لن تكون ضمن أنظمة التوصية بالمنصة، ممّا يعني أن احتمال رؤية القراء لمنشوراتهم سيكون أقل.

ويطبق كل من فيسبوك وغوغل المالك لموقع يوتيوب سياسة مشابهة لما تقوم به تويتر بخصوص عدم قبول الإعلانات من وسائل الإعلام التي تسيطر الدولة عليها، بينما يحظر فيسبوك حسابات وسائل الإعلام الحكومية من الإعلان الموجّه إلى الجمهور الأميركي لمخاوف بشأن المعلومات السياسية التي يتم التلاعب بها قبل الانتخابات في نوفمبر.

وقال ممثلو يوتيوب إن الشركة تستخدم علامة مميزة لتحديد المنافذ التي تمولها الدولة وإعلاناتها.

ويبدو أن جهود التصنيف جاءت في الوقت المناسب لمواجهة تدخل الحكومة. فعندما وقف كبار المسؤولين التنفيذيين في فيسبوك وغوغل أمام لجنة مكافحة الاحتكار بالكونغرس في يوليو، كان عليهم الإجابة عن أسئلة حول كيفية معالجة منصاتهم للمعلومات المضللة. ودعا تحقيق برلماني بريطاني منفصل إلى تأسيس جهة تنظيمية مستقلة لفرض قاعدة أخلاقية إلزامية على الشركات التي يُنظر إليها على أنها تسهّل انتشار "الأخبار المضللة"، مع القدرة على رفع دعاوى قانونية ضدها بسبب الانتهاكات.

وأيد مؤسس شركة مايكروسوفت بيل غيتس هذه المساءلة لشركات الإنترنت، وقال إن شركات التقنية "تستحق" هذا النوع من التدقيق الذي واجهته خلال جلسات الاستماع في الكونغرس، وفق تصريحات له مع إذاعة "آرمتشير إكسبرت"

وأضاف "إن كنت ناجحا مثلي أو مثل أي من هؤلاء الأشخاص، فأنت تستحق أسئلة فظة وغير عادلة وصعبة". وتابع "يحق للحكومة انتقادك. وهذا النوع من الاستجواب القاسي يأتي مع المنطقة الناجحة للغاية، ولا بأس في ذلك".

ويقول العديد من المراقبين والعاملين في المنافذ الإعلامية التي خضعت لمثل هذه التصنيفات إن العملية تفتقر إلى الشفافية. فقد قال البعض إنهم يرون أن التسميات مهينة بينما رحب آخرون بها، مشيرين إلى قدرتها على توفير الشفافية للمستخدمين في ما يتعلق بمصدر المعلومات.

وتعتبر شبكة الجزيرة الإخبارية التي تمولها الدوحة إحدى وسائل الإعلام التي ستخضع لهذا التصنيف، فعلى الرغم من أن الحسابات التي تديرها القناة لم تصنّف بعد، إلا أن ممثليها قالوا إن هذا قد يتغير دون سابق إنذار.

وقال أندرو كونشسكي، الشريك في "سي.إل.إس" ستراتيجيز التي مثلت الجزيرة في المناقشات مع فيسبوك، إن "هناك فرقا كبيرا بين تصنيف يوتيوب وفيسبوك. فالتمويل الحكومي أمر مثبت لكن مدى سيطرة الدولة يبقى أمرا لا يمكن الإجماع عليه. ويتحكّم فيسبوك في الكثير مما نراه والمحتوى من حولنا، مما يزيد من أهمية قراره وتصنيفاته".

وأضاف مايكل ويفر، نائب الرئيس الأول لتطوير الأعمال والنمو في الجزيرة "يكمن سبب اعتراضنا بقوة في أن التصوّر يشكّل الواقع في العالم الذي نعيش فيه. إذا جرى تقويضنا على منصات أخرى، فإن تأثير هذا سيمتد عبر كل الصراعات الجيوسياسية التي تحدث في المنطقة". فمنذ 2017، دعت اللجنة الرباعية الخليجية قطر إلى إغلاق القناة. وقال إن التصنيف "قد يكون ضربة قاضية للشبكة".

ويرى عدد من الصحافيين والخبراء أن تحديد مستوى تدخل الدولة في وسيلة إعلامية معينة يتطلب خبرة كبيرة. وقال الكثيرون إنهم يوافقون على أهمية دور المنصات في معالجة الدعاية والتضليل. ومع ذلك، لم يتمكنوا من الإشارة إلى دليل على تأثير التصنيف. ولا يعلمون ما إذا كان يحسّن الثقافة الإعلامية أو يُقلل من انتشار الدعاية أو ما إذا كان يغيّر الطريقة التي يتفاعل بها القراء مع المحتوى المصنّف.

أثناء ذلك، تتبنى الشركات تعريفات من شأنها أن تقلل من ظهور منافذ إعلامية مختارة، وقدرتها على الإعلان، وكيف يصل الجمهور إليها ويتعامل معها على وسائل التواصل الاجتماعي.

وقال ماثيو باين، مدير الإستراتيجيات الرقمية في وكالة صوت أميركا التي يمولها الكونغرس، والتي تنشر على حساباتها على وسائل التواصل الاجتماعي بـ47 لغة "أعتقد أن معظمنا يؤيد مساعدة المستخدمين على تحديد مصدر أخبارهم".

وأفادت أنيا شيفرين، الصحافية السابقة التي تدير دراسات التكنولوجيا والإعلام والاتصالات في كلية الشؤون الدولية والعامة بجامعة كولومبيا "أنا أؤيد التصنيف. إذا كنت ضد التنظيم، فعليك أن تساند حق المستهلك في الاختيار. ويعتبر وضع العلامات جزءا من تسهيل لاختيار المستهلك".

وبدأت شركة غوغل في تحديد المنافذ "الممولة من الدولة" على يوتيوب في 2018، وتعمل اليوم على تصنيف المحتوى من 22 دولة.

بيل غيتس:
شركات التقنية تستحق أسئلة فظة وغير عادلة وصعبة

مبادرة لحكومة دبي للتواصل مع الإعلام وإقصاء الشائعات

دبي – أعلن المكتب الإعلامي لحكومة دبي عن إطلاق مبادرة AskDXB Official للرد على أسئلة الإعلاميين والجمهور الموجهة للمسؤولين في حكومة دبي، وذلك بهدف طرح مناقشات تفاعلية والإجابة على الأسئلة التي يطرحها الجمهور حول تحديات المرحلة المرتبطة بتداعيات أزمة كوفيد – 19.

وتسعى المبادرة لخلق مرجع موثوق للإجابة على استفسارات الجمهور بما لا يدع مجالا للشك أو لنشر الشائعات والأخبار الكاذبة حول القوانين والإجراءات التنظيمية الجديدة التي تعلن عنها دبي للمقيمين، وبما يمنح الإعلام القدرة على القيام بدوره الذي لا غنى عنه كشريك فاعل ومؤثّر في أوقات الأزمات.

وأكدت علياء الذيب، مديرة الاتصال الإستراتيجي بالمكتب الإعلامي لحكومة دبي، أن "المبادرة تهدف لتعزيز الشفافية، وصناعة قنوات متجددة للتواصل بين مؤسسات حكومة دبي والجمهور، وإبقاء المقيمين والزوار على اطلاع بأحدث المستجدات والقرارات الصادرة المعنية بإجراءات السفر والإقامة وغيرها من الإجراءات الاحترازية، عبر القنوات الرسمية الحكومية وبما لا يدع مجالا للشك أو لنشر الشائعات، في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب توضيح تداعيات التطورات المرتبطة بجائحة كوفيد – 19".

وأوضحت الذيب أن "الاتصال الحكومي يمثل جزءا رئيسيا من إستراتيجية المكتب الإعلامي لحكومة دبي وأحد مكوناته الهامة، كونه قناة رئيسية من قنوات التواصل بين الجمهور بمختلف شرائحه وبين الجهات الحكومية ومسؤوليها، وذلك لضمان أعلى معايير الشفافية ودقة المعلومات".

وتأتي المبادرة في إطار المساعي الرامية إلى تعزيز قدرات الاتصال في دبي وتأكيد توصيل الرسالة في مختلف المواقف وضمن جميع الأوقات، حيث تمثل هذه المبادرة إضافة نوعية لتلك الجهود بما لها من تأثير إيجابي يضمن ترسيخ مفهوم العمل الإعلامي الإبداعي وتبني مبادرات تؤسس لمرحلة جديدة من الاتصال الحكومي الداخلي والخارجي.

وأشارت الذيب إلى "أنه بالإمكان متابعة كافة الأسئلة والأجوبة المطروحة ضمن المبادرة عبر الحسابات الرسمية للمكتب الإعلامي لحكومة دبي على مواقع التواصل الاجتماعي".

وأكدت ضرورة استقاء المعلومات من المصادر الإعلامية الموثوقة وعدم الانسياق وراء الشائعات والمعلومات المغلوطة وغير الدقيقة عبر مواقع التواصل الاجتماعي.